

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مدى حجية الظن المطلق

لقد تحدثنا بأن:

- أكثر الفقهاء قد أنكروا لزوم الترتيب لدى فرض الجهل كما أسلفنا مقالته.

- إلا أن بضعا من الأجلاء قد استوجبوا الترتيب لدى تحقق الظن المطلق.

- و بضعا آخر قد استوجبوا الترتيب حتى لدى فرض الوهم.

و الصواب أن الظن المطلق يعد حجة في باب الموضوعات حيث إن كثيراً من الأعلام يلحقون الظن المطلق بالعلم - و قد كررنا لهذا العنوان كتاباً مستقلاً - و حيث إننا قد استوجبنا الترتيب لدى فرض العلم فسيوجب الترتيب تماماً لدى فرض الظن المطلق أيضاً.

و أما مقالة الشيخ الأعظم حول "أصالة حرمة العمل بالظن المطلق" فقد عناه في باب الأحكام فحسب إذ لا دليل لنا في تشريع الأحكام و الإفتاء به إلا لدى فرض الحجة البالغة، فبالنظر لا يحرم اتخاذ الظن المطلق في الموضوعات، فإن القاعدة الشهيرة «الظن يلحق الشيء بالأعم الأغلب» تعد حجة لدى الأصوليين و خاصة أن مورد "الأعم الأغلب" يعد من إحدى اعتبارات الظن بحيث لو لم تتحقق الأغلبية الساقطة لما أضر بحجية الظن فإن حجته مبددة من سبل آخر أيضاً نظير: الظن بعدد الركعات و جهة القبلة و عدد الطواف و... حيث قد أحصينا 20 نموذجاً - روائية و فتوائية - تشهد على حجته في الموضوعات، فليست حجته في تلك المجالات لأجل التعبد بالدليل الخاص بل نظراً لحجته في الموضوعات.

الإمعان في مقالة صاحب الجواهر حول الترتيب

لقد تحدثنا مسبقاً بأن ثلثة من الأعاضم قد استوجبوا الترتيب حتى لدى الجهل به، فاستدلوا بدلائل أخرى قد استحضرتها صاحب الجواهر قائلاً:

«بل في التذكرة «أن الأقرب فعله (الترتيب) حال الجهل به» بل جزم به في الإرشاد، بل في الرياض «لا ريب أنه أحوط و أولى» بل في المفاتيح نسبته إلى من عدا العلامة و الشهيدين، حيث قال: «و الآخرون على وجوب التكرار» و لعله:

1. لإطلاقهم (الفتاوى) وجوبه (الترتيب) كالاخلاف و السرائر و المتن و غيرها.

2. و هو مع أنه (الترتيب) أحوط في البراءة عما اشتغلت الذمة به من الصلاة بيقين لا يخلو من قوة.

3. لعدم صلاحية الأصل (البرائة عن الترتيب) لمعارضة المقدمة الحاصلة بسبب استصحاب وجوبه (الترتيب حتى لدى الجهل به).

4. وإطلاق الأدلة السابقة من معاهد بعض الإجماعات (بحيث قالوا "أجمع الفقهاء على الترتيب" فهذه العبارة مطلقة حتى لدى الجهل).

5. و الأخبار التي لا مدخلية للعلم و الجهل فيما يستفاد منها (فابدأ بأولهن) خصوصاً الحكم الوضعي (و هو الترتيب) كما في غيره من التكليف (التي يتوفر فيها الحكم الوضعي أيضاً).

مما يعني أنه لا ترابط ما بين حكمي الوضعي و التكليفي من كافة الجهات - حتى العلم - فحتى لو افترضنا أن الحكم الوضعي قد اتخذ من التكليفي فلا يعني أن كافة الشرائط الدخيلة في التكليفي ستسري في الوضعي تماماً، كلا، إذ البلوغ - مثلاً - يعد شرطاً رئيسياً في إجراء الحكم التكليفي بينما لم يعتبر أساساً في إجراء الحكم الوضعي فإن الطفل سيحقق في حقه الضمان بالإتلاف و سيتجس ثيابه وبدنه بالنجاسة حتماً، فذلك عنصر "العلم" حيث لم يتدخل في إجراء الحكم الوضعي - الترتيب - .

ثم يُجيب عن بقية الدلائل واحداً تلو الآخر قائلاً:

6. و إن كان ظاهر مواردها (الأخبار) هنا العلم، لكنه ليس ظهور شرطية كما هو واضح.

ثم تصدى الجواهر لدعوى مطروحة - لرفض وجوب الترتيب - قائلاً:

7. «و دعوى اعتبار العلم في كل حكم وضعي (كما اعتبر العلم في التكليفي) استفيد من أمر (تكليفي) ضرورة استلزامه التكليف بالمحال (و الحرج) بدونه (العلم).»

و بعبارة جلية للدعوى: لو أسس الشارع قاعدة كلية كقاعدة "على اليد ما أخذت" فسيظل الضمان - الحكم الوضعي - مطلقاً بحيث يحتوي فرض العلم و الجهل، إلا أن المدعي يود تقييد هذه العمومية فيقول بأن الحكم الوضعي المتخذ من حكم تكليفي - كالترتيب - منوط بمدى ظهور الحكم التكليفي وحيث إن التكليفي قد أنيط بالعلم فيفترض علينا أن نحدد الحكم الوضعي - الترتيب - بالعلم أيضاً، ففي صورة الجهل لا تتوجب رعاية الترتيب.

فرفضها الجواهر قائلاً:

«ممنوعة كل المنع إن أريد العلم التعييني (في قبال العلم الإجمالي)»

8. و لا تجدي (دعوى وجوب الترتيب) إن أريد ما يشمل الحاصل (بمجموع الركعات) بالتكرير (لأن المدعي قد استوجب الترتيب لدى الجهل أيضاً بينما لا يتحقق الترتيب المقصود بالتكرير حتى).

9. كما أنه لا يجدي تسليم استفادة "اعتبار التمكن" من كل شرط استفيد من أمر أو نهي، ضرورة حصوله (التمكن) هنا (في رعاية الترتيب) و لو بالمقدمة كما لا يخفى.

10. و (كما لا يجدي) عدم المحالية بل و الحرج في التكرار، ضرورة كونه كمن فاته مقدار ذلك (من الصلوات) يقينا الذي من

المعلوم عدم سقوط القضاء عنه لمشقته بكثرته (إذ كافة الفقهاء يستوجبون القضاء لمن لم يصل 10 سنين، فعليه أن يعيدها تماماً حتى لو انحرَج لأجلها).

11. على أنه لو سلم الحرجية في الجملة فهو (الحرج) سبب ذلك في بعض الأفراد أو أكثرها (فلا يحق لنا أن نفتي بسقوط القضاء بصورة كلية فلو فاتته 30 صلاة لما انحرَج فيها أساساً إذ الحكم تابع لفعلية موضوعه).

12. و أقصاه السقوط (الترتيب) فيما يتحقق الحرج به دون غيره كما هو ظاهر الأستاذ في كشفه (الغطاء) في أول كلامه بل صريحه (كما قد اختاره السيدان الحكيم والخوئي).

13. بل قد لا تحتاج مراعاته (الترتيب) إلى زيادة تكرير على ما وجب عليه (كما في مُتحدِّد العدد نظير العصر و الظهر) كما في بعض الصور المفروضة في باب الوضوء من الذكرى.

14. و دعوى الإجماع المركَّب (بأن كافة الفقهاء ينحصرُونَ في رأيين: إمّا وجوب الترتيب و إمّا سقوط وجوب الترتيب في الجهل، فلا نمتلك قولاً تفصيلياً ثالثاً بأنه انحرَج المرء فلا يجب الترتيب و إن لم ينحرَج فيتوجب الترتيب) الذي هو حجة في مثل هذه المسائل، عهدتها على مدعيها (حيث لم يتسجل لدينا الإجماع المركَّب). [1]

فحتّى الآن قد طمس الجواهر على وجوب الترتيب لدى الجهل، و لكن بعد هذه اللحظات فصاعداً سيستعرض الجواهر مقالة مستجدة عن بعض الفقهاء - شح مثيله في الفقه - لإثبات وجوب الترتيب رغم حرجيته، فابتدأ قائلاً:

بل قد يقال: بوجوب ترجيح إطلاق أدلة المقام (الترتيب) على دليل الحرج بناء على قبوله (التكرار) لذلك (الحرج، فإن قاعدة "لا حرج" محكمة لإطلاق أدلة الترتيب بحيث حتى لو تسبَّب الترتيب الحرج لظلَّ الترتيب واجباً):

1. كما أخرج عنه (الحرج) فيما لو كان مقدار هذا المكرر معلوم الفوات (فحتّى لو علم أنه قد فاتته 10 سنين فلا يجري "لا حرج" فإنّه نظير وجوب الحج المتسكّع الحرجي بلا اختلاف).

2. و إن كان بينهما (الترتيب و لا حرج) هنا تعارض العموم من وجه، (فهناك ترتيب بلا حرج وهناك حرج بلا تكرّر و ترتيب ولكن في مادة الاجتماع سيتساقطان) لأقلية أفراد (الحرج) منه (الترتيب ولهذا سيقدّم إطلاق أدلة الترتيب الكثيرة على دليل الحرج).

3. و خروج نظيره (الحرج) من معلوم الفوات بل و كثير من التكليفات من صوم الهجير (في الحرّ الشديد فجب الصوم) و قتل النفس (فحتّى لو استلزم القصاص الحرج لما زال وجوبه) و نحوهما (كالترتيب الحرجي حيث رغم حرجيته ولكنه يجب) عنه دون ذلك.

4. و معارضة ذلك كلّ بتأييد دليل الحرج بعموم رفع المؤاخذه عن الجاهل، و قوة عمومته من حيث كونه نكرة في سياق الإثبات [2] كما ترى.

5. بل قد يقال بعدم شمول دليل الحرج له أصلاً، إذ المراد نفيه في الدين لا ما يوجب العقل عند الاشتباه للمقدمة.

6. و لعله من ذلك كلّ حكى في مفتاح الكرامة عن مصابيح أستاذه أنه قال: «المسألة لا تخلو من إشكال و إن كان القول بالسقوط (الترتيب) حيث يكون حرج و لا تقصير لا يخلو من قوة» انتهى. [3]

-
- [1] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. n.d. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.
- [2] هكذا في النسخة الأصلية، و الصحيح «النفي» لأن النكرة في دليل عموم نفى الحرج في سياق النفي، و هو قوله تعالى «وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُم فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» مضافا إلى أن النكرة في سياق الإثبات لا تفيد العموم أصلا فضلا عن قوة للعموم، اللهم إلا أن يوجه بأن الضمير في قوله: «و قوة عمومه» راجع إلى رفع المؤاخذه.
- [3] صاحب جواهر محمدحسن بن باقر. جواهر الكلام (ط. القديمة). Vol. 13. ص24 و25 بيروت - لبنان: دار إحياء التراث العربي.